جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كآلية لمكافحة البطالة في الجزائر

مذكرة مقدمةلاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تسيير الموارد البشرية

إعداد الطالب (ة): إشراف الأستاذ(ة):

شكرون ظريفةد/شيخفتيحة

نزليوي حياة

لجنة المناقشة

أ.د/حمدي ناجية، جامعة مولود معمري تيزي وز.....**رئيسا**

د/شيخفتيحة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....**مشرفا ومقررا**

أ.د/عكاش فضيلة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة شكر

عملا بقوله تعالى: **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**(إبراهيم: ٧)

نتقدم بجزيل الشكر إلى المولى عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذاالعمل.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة

شيخ فتيحة لإشرافها على العمل وتوجيهاتها ودعمها لنا

كمانتقدم بالشكر لجميع أساتذتنا في قسم العلوم السياسية وجميع الإداريين الذين سهروا على توفيق جميع الطلبة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا قبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي والديا الحبيبان أبي الغالي رحمة الله عليه وأمي جنتي حفظها الله وأطال في عمرها.

زوجي الغالي الذي كان نعم سند مشواري الدراسي ودعمه لي.

قرة عيني أولادي وإلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة كبيرهم وصغيرهم.

ضريفة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا قبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي

إلى والدي رحمة الله عليه

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي الذي كان سندي وعوني طيلة مشواري الدراسي.

إلى قرة أعيني أولادي

وإلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة كبيرهم وصغيرهم.

حياة

مقدمة

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر المشكلات التي تعاني منها معظم المجتمعات في العالم، نظرا لما ينجم عنها من انعكاسات سلبية على المجال الاقتصادي والاجتماعي، فزيادة نسبة البطالة خاصة لدى فئة الشباب أصبح يحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار سعيا منهم للوصول إلى حلول لتوفير فرص العمل وتقليل من نسبة البطالة في ظل الأزمات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الدولي.

وللتقليل من نسبة البطالة ثبت أن المقاولاتيةوإنشاء المؤسسات تساهم في دعم المخططات الحكومية للقضاء على البطالة، والعمل على تطوير اقتصادها من خلال الدور الذي تلعبه المقاولاتيةفي مختلف برامج تنمية المؤسسات، كما تساهم المقاولاتيةبإدخال المؤسسات إلى سوق المنافسة، وهذا يعد خطوة مهمة في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتج ذو أفكار مبتكرة.ونظرا لأهمية المقاولاتية في دعم اقتصاد الدول أدركت الجزائر ضرورة الاهتمام بالمقاولاتية كونها تساهم في الحد من البطالة وتعمل على دمج الشباب في سوق العمل من خلال دعم مهارات وقدرات مقاولاتية.

لذلك تعتمد الجزائر كغيرها من الدول على آلية القروضلتمويل المشاريع لمواجهة مشكلة البطالة وما ينجم عليها من آثار اقتصادية واجتماعية،فقامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ مجموعة منالتدابير لتطوير هذه المشاريع، ومتمثلة في إنشاء عدة وكالاتتهدف إلى دعم وتشجيع الشباب وإدماجهم في سوق العمل وتنمية سياسة التشغيل، ومرافقتهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة ومن بين هذه الوكالات الوكالة الوطنية لدعموتنمية المقاولاتية، وتعتبر هذه الوكالة مستحدثة نتيجة لعدة عراقيل واجهت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وقامت هذه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةبإعطاء الدعم للشباب لإنشاء مؤسساتهم من خلال إصدار قرارات للتكفل بها.

-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع كونه يعالجقضية مهمة وهيظاهرة البطالة والآليات والمشاريع الاقتصادية من أجل تخفيف أو امتصاص هذه الظاهرة، وذلك بدعم من الدولة.

كما تكن أهمية الموضوع من خلال إبراز برامج الحكومة الجزائرية التي تهدف إلى تطوير وترقية المشاريع المقاولاتية.

-أهداف الموضوع:

-التعرف على طرق تمويل المؤسسات والاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

-التعرف على الهيئاتالتي تهدف إلى تقديم تسهيلات عملية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراءات الدعم والمتابعة والتقييم.

-مبررات اختيار الموضوع:

تتعدد أسباب اختيار الموضوع ويمكن تحديدها كالأتي:

Ø المبررات الذاتية:

-الميل إلى الموضوع باعتباره من المواضيع المهمة فيتخصص تسيير الموارد البشرية.

-الرغبة في البحث والتعمق في دور الوكالات وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةودورها في الحد من البطالة في الجزائر.

-الاستفادة من الموضوع مستقبلا في المجال المهني.

Ø المبررات الموضوعية:

-التعرفعلىآلياتعملالوكالةالوطنيةلدعموتنميةالمقاولاتيةفيالجزائر.

-التعرفعلىالدورالذيتلعبهالمرافقةالمقاولاتيةفي نجاح المشاريع.

-توضيح مدى فعالية الوكالةالوطنيةلدعموتنميةالمقاولاتية في الحد من البطالة في الجزائر.

الإشكالية:

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول على آلية القروضلتمويل المشاريع لمواجهة مشكلة البطالة وما ينجم عليها من آثار اقتصادية واجتماعية، فقامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ مجموعة منالتدابير لتطوير هذه المشاريع، ومتمثلة في إنشاء عدة وكالات تهدف إلى دعم وتشجيع الشباب وإدماجهم في سوق العمل وتنمية سياسة التشغيل، ومرافقتهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة ومن بين هذه الوكالات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، فرغم الجهود التي تبذلها هذه الوكالة في دعم الشباب وتشجيعهم على إنشاء مؤسسات مصغرة، إلاأن نسبة البطالة في الجزائر مازالت مرتفعة ، كما تواجه العديد من المشاريع المصغرة صعوبات في الاستمرار. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

-ما هي الوكالةالوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟

-هل حققت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نتائج أحسن من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب؟

- ما هي أهم العوامل التي تعيق فعاليتها في دعم المقاولاتية المستدامة؟

-هل ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟

-كيف يمكن تحسين أداء الوكالة لتحقيق نتائج أكثر فعالية واستدامة؟

حدود الإشكالية:

تعالج هذه الدراسة موضوع البحث خلال الفترة الزمانية الممتدة منذ نشأة الوكالات الوطنية في الجزائر 1990إلى غاية سنة2022.

-فرضيات الدراسة:

- كلما زادت المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كلما ساهم ذلك في امتصاص البطالة في الجزائر ومن ثم تحقيق التنمية.

-تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دورا كبيرا في تمويل ودعم المؤسسات أكثر من باقي الهيئات التي استحدثتها السلطات الجزائرية.

-ضعف التكوين والمتابعة للمستفيدين يؤدي إلى فشل العديد من المشاريع رغم التمويل المقدم.

- نقص الخبرة والتخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى صعوبات في استمرار نسبة كبيرة من المؤسسات المصغرة التي تلقت دعما من الوكالة.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد في هذه الدراسة الموسومة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كآلية لمكافحة البطالة في الجزائر على مناهج مختلفة:

-**المنهج التاريخي** :الذي يقوم على تتبع الظاهرة أو المشكلة في الدراسة منذ نشأتها وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي تأثرت بها ووضعها القائم بهدف تفسير الظاهرة أو المشكلة في سياقها التاريخي واستخلاص النتائج المرتبطة بها لتساهم في الفهم المتعمق لماضي الظواهر والمشكلات والتعرف الموضوعي لاتجاهاتها في المستقبل.[1]

لقد تم استخدامه من خلال عرض ظاهرة البطالة وأهم التطورات التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر وتدعيم المقاولاتية.

- **المنهج الوصفي**: يعتبر أول خطوة يقوم بها الباحث عند دراسته لظاهرة ما' هي وصف لهذه الأخيرة وجمع مختلف المعلومات حولها.[2]

وقد تم استخدامه في عرض التعريفات حول البطالة وواقعها في الجزائر وسياسة التشغيل مع تعريف الوكالات ومساهمتها في تمويل المشاريع.

-**المنهج الإحصائي**: يعتبر من بين المناهج الذي أضاف الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية، والذي بدوره يدرس تحليل البيانات باستعمال الدوائر والأعمدة البيانية لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

لقد تطرقنا إليه من خلال الوقوف على مختلف النسب والأرقام والإحصائيات الصادرة من طرف الجهات المختصة لمكافحة البطالة.[1]

[1]-مصطف محمود أبوبكر, أحمد عبد الله اللحلح, مناهج البحث العلمي, مصر : الدار الجامعية,2007, ص 54.

[2]-عمار بوحوش, مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث8 الجزائر :ديوان المطبوعاتالجامعية,2011 ص 138

-أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى:بوعافية بوبكر، المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية –دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري، 2022[2]

تهدف هذه الدراسة إلىإبرازأنالاعتمادعلىالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيعمليةالتنميةالمحليةيجبأنترافقهآلياتتساعدفيخلق هذهالمؤسساتوالتيمنهاتشجيعالمقاولاتيةباعتبارهإحدىالوسائلالمهمةالتيتساهمفيخلقمؤسساتقادرةعلى الاستمراريةوالمساهمةفيتحقيقالتنميةخاصةعلىالمستوىالمحلي، فالمقاولاتيةعمليةتتوجفيالأخيربإنشاءمؤسسةصغيرة، كماأنإنشاء هذهالمؤسساتيتطلبأيضاوجودأشخاصمميزينقادرينعلى المبادرةوتحملالمخاطرةالتيتصاحبعمليةإنشاء هذهالمؤسساتهؤلاء الأشخاصهمالمقاولونالذين يضطلعون بهذه المهمة خاصة بإنشاء المشاريع في المناطق النائية على المستوى المحلي وهو الأمر الذي سيساهم لا محالة في تنمية هذه المناطق وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

-تنشطغالبيةالمؤسساتالصغيرة والمتوسطةفيالجزائرفيقطاعالخدماتبنسبة54.41%وقطاعالبناء والأشغالالعموميةبنسبة28.54%وهذاراجعبالنسبةللنشاطالأوللسهولةالممارسةوعدموجودتعقيداتع ندالإنشاءوالربحالمضموندونعناء،

أمابالنسبةللنشاطالثانيفهوراجعللحركيةالتييعرفهاقطاعإنجازالمنشآتوالهياكلفيالجزائرجراء البرامجالمم ولةمنالحكومةوهوماجعلهيهوالآخرمدرللأرباح.

---

[1]-ريح مصطف عليان,مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)، عمان:دار الصفاء للنشر والتوزيع2000، ص 50.

[2]-بوعافية بوبكر،المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية –دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري،تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس،2022).

تتمركزغالبيةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائرفيشمالالبلادحيثبلغتنسبةالمؤسساتالمتواجدة 30 جـوان2019 حـوالي70% أيمايعـادل 817806 مؤسسةوهذاراجعبطبيعةالحاللتوفرالبنىالتحتيةاللازمةللاستثماروكلالشروطالمساعدةفيهذهالمنطقة.

تم **الاستفادة من هذه الدراسة** من ناحية المنهجية مما ساعدنا في اختيار منهج يتلاءم مع إشكالية دراستنا، كما تتضمن هذه الدراسة على معلومات حول أهمية المقاولاتية في الحد من البطالة وإعطاء لمحة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وأهميتها في دعم الشباب في إنجاح مشاريعهم وهذا تتلاءم مع دراستنا.

تسعى دراستنا إلى التطرق لمراحل سياسة التشغيل في الجزائر وذلك من خلال وضع وكالات لدعم الشباب لإنشاء مؤسسات الخاصة بهم، وتجسيد مشاريع وتطويرها.

الدراسة الثانية: صالحيسلمى، آلياتدعموتمويلالمؤسساتالصغيرة والمتوسطةفيالجزائر -دراسةحالةالوكالةالوطنيةلدعموتنميةالمقاولاتية، 2021[1].

تهدف هذه الدراسة إلىإبراز أن الحكومةالجزائرية قامت باستحداثمجموعةمنالآلياتوالهياكللدعموترقيةهذهالمؤسساتبغرضتقديمالدعمالماليخاصةمعززوفالب نوكعلى تمويل المشاريع، كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليطالضوء علىإحدىهذهالآلياتوهيالوكالةالوطنيةلدعموتنميةالمقاولاتية، فالوكالةقدساهمتبشكلكبيرفيدعموتمويلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةودعمالمشاريعللمستثمرينالشباب وتهدفتوفيرمناصبالشغلوامتصاصالبطالةالتيتساهمفيالتنميةالاقتصادية والاجتماعية.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

[1]-صالحيسلمى،آلياتدعموتمويلالمؤسساتالصغيرة والمتوسطةفيالجزائر -دراسةحالةالوكالةالوطنيةلدعموتنميةالمقاولاتية،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة،المجلد5،العدد1،جويلية 2021.

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة، فهي تمتاز بكثافة عمالية كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ بسبب صغر حجم رأس مالها.

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل اقتصادية وصناعية وخدماتية، منها عدم قدراتها على مواكبة التطورات التكنولوجية، والوصول إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة.

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة تجعلها أداة فعالة لدى السلطات الجزائرية لتطويرها ومساندتها عن طريق تبني مجموعة من البرامج والهيئات للرفع من قدراتها التنافسية.[1]

تم الاستفادة من هذه الدراسةمن ناحية المضمون كونها تحتوي على معلوماتالتي تم الإستعانة بها في دراستنا، وكذلك من ناحية التحليل هذه الدراسات ساعدتنا في كيفية التعامل مع المتغيرات الدراسة.

تسعى دراستنا إلى التطرق لدور الوكالات في مرافقة المشاريع الشباب وتجسيدها واقعيا بهدف تحقيق التنمية وتقليل من حدة البطالة.

الدراسة الثالثة: أحلام مرابط، هاجر مامي. أجهزة تنمية المقاولاتية ودعم الاستثمار للتشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر، 2022[1].

[1]-صالحي سلمى،آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،المرجع السابق،ص 269.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أن الجزائر تواجه مشكلة البطالة وركود سوق العمل وذلك لأسباب متعددة لا سيما مع أزمة كوفيد -19 –إذاكانت المقاولاتية والاستثمار يشكلان آليتين فعالتين لزيادة التشغيل ومحاربة البطالة، فإن خلق أجهزة تنموية تقوم على مبدأ المقاولاتية والاستثمار لدعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تعتبر خطوة هامة تندرج ضمن مقاربة اقتصادية جديدة لدعم ومرافقة أصحاب المشاريع، وفق تصور جديد يؤسس لرؤية اقتصادية شاملة، تهدف إلى إقحام المؤسسات المصغرة في قلب السياسة العمومية للدولة. ولذلك يتعين البحث في دور الآليات والأجهزة المخصصة لدعم سوق العمل وفتح فرص التشغيل عن طريق المقاولاتية والاستثمار على رأسها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

إعداد خريطة نشاطات لتوجيه المشاريع الشبابية حسب متطلبات التنمية المحلية وحسب الاحتياجات الحقيقية لكل منطقة.

-زرع الوعي لدى الشباب البطال بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، وحثهم على التكوين والحرف والمقاولاتية.

-المتابعة الحقيقية للمشاريع الشبابية، في مختلف مراحلها، وتقديم الاستشاراتوالاقتراحات من قبل المختصين.

تم الاستفادة من هذه الدراسةكونها تحتوي على معلومات حول البطالة في الجزائر وواقع المقاولاتية في الجزائر، والجهود المبذول من قبل الحكومة الجزائرية في تقديم الدعم

[1]-أحلام مرابط،هاجر مامي. أجهزة تنمية المقاولاتية ودعم الاستثمار للتشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر،مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية –بحوث ودراسات-،المجلد 9،العدد2،ديسمبر 2022.

للشباب ودمجهم في سوق العمل من خلال استحداث وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تتكفل بهذه المهام.

-تسعى دراستنا الإلمام بمختلف الوكالات الوطنية التي اعتمدت على دعم الشباب وتطوير لقطاع المقاولاتية لنهوض بالتنمية، كما تم التركيز على دور الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية المقاولاتية للقضاء والتقليل من نسبة البطالة.

وانطلاقا مما سبق فإن الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية المقاولاتية تعتبر من أهم الوكالات التي أدت إلى تحقيق التنمية.

هيكلة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى فصلين وكل فصل يتضمن ثلاث مباحث

الفصلالأول :بعنوان **المقاولاتية والبطالة: دراسة مفاهيمية ونظرية**وتم تطرق إلى أهم تعريفات أساسية لموضوع الدراسة والتي من خلالهاتمتقسيمهذاالفصلإلى: مفهوم البطالة، سياسة التشغيل، ماهية المقاولاتية.

الفصلالثاني: بعنوان **دورالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في توفير مناصب شغل للشباب،** وقدتمتقسيمهذاالفصلإلى: المقاولاتية إستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر، تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية مرافقة المقاولاتية.

الفصل الأول:

المقاولاتية والبطالة: دراسة مفاهيمية ونظرية

تمهيد

تعتبر مشكلة البطالة من بين المشكلات التي تعاني منها جل المجتمعات في العالم، والتي باتت تشكل تهديداللاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كون أن البطالة لم تعد تقتصر على فئة معينة وإنما شملت أوساط الفئة المتعلمة وذو كفاءة، ما جعل منها إحدى معوقات التنمية في العالم. مما حفّز على ضرورة إيجاد آليات للحد منها والتي تمثلت في تجسيد المقاولاتية كحل وكإستراتيجية مبنية على تقديم امتيازات مالية وضريبية، ودعم الشباب في إنشاء المؤسسات.

سنحاول في هذا الفصل دراسة المقاولاتيةوالحد من البطالة من خلال التطرق إلى مفهوم البطالةفي المبحث الأول، وسياسة التشغيل في المبحث الثاني، وماهية المقاولاتيةفي المبحث الثالث.

المبحثالأول:مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من بين المفاهيم التي حظيت باهتمام مختلف الباحثين في مختلف المجالات، وذلك بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل مستمر ودائم في مختلف الأبحاث والدراسات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وسنحاول في هذا المبحث دراسةمفهوم البطالة من خلال التطرق إلىتعريف البطالة في المطلب الأول، وأسباب البطالةفي المطلب الثاني، وأنواع البطالة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف البطالة

عَرّفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها "حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".

بينما عرفهاالبنك الدولي بأنها " تتضمن القوى العاملة الذي ليس له عمل لكنه متواجد للبحث عن وظيفة".[1]

وهذا يعني أن البطالة تعني عدم الحصول الفرد على وظيفة أو العمل وعدم إدماجه في شوق العمل بغض النظر على مؤهلاته العلمية.

وعرفت البطالة على أنها: " وجود رغبة لدى العامل للعمل عند مستوى معين من الأجور".

كما يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم: " قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه".[2]

[1]- طارق عبد الرؤف محمد عامر،إيهاب عيسى المصري،البطالةّ مفهوم –أسبابها-خصائص –اتجاهات"،(القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2016)،ص13

[2]- المرجع نفسه،ص13.

ويقصد هنا بالبطالة، عدم حصول الفرد الراغب في العمل على العمل من أجل كسب أجر.

وتعرف البطالة على أنها "التوقف الإجباري لجزء من القوةالعاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل"، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأفراددون 18 سنة والعجزة. [1]

عرفت البطالة بأنها هي "عدم توفر التوظيف الكامل لأفراد المجتمع، وتعني أن الأفراد الراغبين في العمل يكونون أكبر من الفرص المتاحة، والموجودة في هذه المجتمعات".

وتعرف أيضا: هي "الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه، لكن لا يجد العمل والأجر المناسب والوظيفة المناسبة من حيث قدراته والأجر اللازم لسد حاجاته".[2]

ويقصد بالبطالة "عدم حصول الفرد أو فئة معينةالراغبة في العمل على وظيفة معينة تتناسب مع امكانياتهم وقدراتهم المعرفية والجسدية بهدف الحصول على أجر".

المطلب الثاني:أسباب البطالة

إن معضلة البطالة تعتبر من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع،ومن بين أسباب البطالة نذكر ما يلي:

[1]-حسين عبد المطلب الأسرج،دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في الدول العربية،مجلة الباحث (المجلد 8،العدد8،جوان 2010)، ص65

[2]-علي مزاحم حبيب السامرائي،الاستثمار في رأس المال الفكري،(شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2021)،ص61.

الأسباب الاقتصادية:

قصور جانب الطلب عن سد وتغطية جانب العرض من العمالة، يرجع في أغلبه إلى عدم توفر الطاقات والإمكانات الاستثمارية التي يمكن أنتوجه إلى مشروعات جديدة أو توسعات في مشروعات قائمة بما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تتناسب مع الأعداد والمستويات الموجودة لدى جانب العرض من العمالة.[1]

كما يمكن تحديد الأسباب الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

-زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم.

-الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقتة، والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل.

-استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

-الاستعانة بموظفين من خارج المؤسسة أو المنظمة، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.[2]

[1]- محمد كمال مصطفى،الادارة دروس مستفادة وحوارات مفيدة،(بدون بلد الدراسة: مركز الخبرات المهنية للإدارة،2017)،ص123.

[2]- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، نصر الدينالعايب،ظاهرة البطالة: مفهومها،أسبابها وآثارها،مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية،(المجلد1،العدد1،جوان2018)،ص148.

الأسباب الاجتماعية:وتتمثل في:

-الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية.[1]

بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى للبطالة وهي:

-الهجرة من الريف إلى المدينة

-النقص في التنمية وشحة في رأس المال.

-عدم التوازن في هيكلة الاقتصاد الوطني.[2]

-سوء سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى التضخم الإداري والبطالة المقنعة دون مراعاة متطلبات سوق العمل.[3]

المطلب الثالث: أنواع البطالة

يمكن تحديد أنواع البطالة كالآتي:

Ø البطالة الإجبارية:

وتعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.[4]

[1]- طارق عبد الرؤوف عامر،أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها،(الأردن:دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،2015)،ص20.

[2]-اسماعيل علي شكر،مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة،(مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)،ص54.

[3]- طارق عبد الرؤوف عامر،أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها،المرجع السابق،ص21.

[4]- نفس المرجع،ص66.

Ø البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة:

ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وعن مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وهي تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه.[1]

Ø البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره، أو الحصول على مكانة وظيفية أفضل، أو بسبب رغبة الشخص في الانتقال من مكان إلى مكان آخر داخل الدولة،وعادة يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا،لذلك سمي أيضا بالبطالة الموقتة.[2]

Ø البطالة الهيكلية :

وتتمثل البطالة الهيكلية في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أي عدم وجود حالة توازن بين الطلب والعرض على الأيدي العاملة في المهن والقطاعات المختلفة، وتظهر البطالة الهيكلية إذن عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب على العمل إلى عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو صناعة معينة.[3]

[1]-طارق عبد الرؤوف محمد عامر،أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها،المرجع السابق،ص24.

[2]-أشرف عبد العزيز عبد القادر،النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل : دراسة قطرية،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)،ص63.

[3]- علي مزاحم حبيب السامرائي،الاستثمار في رأس المال الفكري،المرجع السابق،ص67

Ø البطالة المقنعة:

وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة وهذه الفئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا،ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج.

إن البطالة المقنعة ليست أقل خطورة من البطالة السافرة بين خريجي الجامعات ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة التزام الدولة بتعيين خرجي الجامعات.

Ø البطالة شبه المقنعة:

وفيها تكون قيمة ما ينتجه العاملون والموظفون أقل من قيمة الأجور المدفوعة لهم.[1]

Ø البطالة الدورية:

تنشأ نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش، وقد يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة ويحدث العكس في أوقات الرواج.

[1]- طارق عبد الرؤوف محمد عامر،أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها،المرجع السابق،ص25.

Ø البطالة الموسمية:

وهي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع.فعلى سبيل المثال نرى إن العاملين في القطاع الزراعي أو السياحي أو البناء(قطاف أو عصر الزيتون أو صناعة المثلجات في الصيف)قد يضطرون للبقاء بدون عمل لفترة معينة بعد انتهاء الموسم حتى يأتي موسم جديد. وقد يخلط البعض بينها وبين البطالة الدورية.[1]

يمكن القول أن هناك عدة أنواع للبطالة وهذا راجع إلىالنشاط الذي يزاوله الفرد أو حصوله على عمل غير دائم.

المبحث الثاني: سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل من أهم المواضيع التي اهتمت بها جل الحكومات من أجل التقليل من نسبة البطالة وذلك باستحداث أجهزة وأساليبتقنية واقتصادية للتكفل بقضية البطالة، وسنحاول في هذا المبحث دراسةسياسة التشغيل من خلال التطرق إلىتعريف سياسة التشغيل في المطلب الأول، وأهداف سياسة التشغيلفي المطلب الثاني، ومميزات سوق التشغيل في الجزائرفي المطلب الثالث.

[1]- صائب حسن مهدي، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير،مجلة القادسية للعلوم الإداريةوالاقتصادية، (المجلد 12،العدد3،2010)،ص 90.

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل

إن تقديم تعريف لسياسة التشغيل يعتبر أمرا صعبا، غير أن أحسن تعريف يمكن اعتماده يتمثل فيما اقترحه خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،بحيث اعتبروا أن سياسة التشغيل تغطي تقريبا كامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فتتمثل سياسة التشغيل: " في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج". [1]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن سياسة التشغيل تهدف إلى ضمان كل فرد حقه في العمل.

في حين عرفها المكتب الدولي للعملعلى أنها: " رؤية وإطارمتفق عليه ومتناسق، يربط جميع التدخلات في جانب التشغيل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فهي تشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للشغل في بلد معين".

من خلال هذا التعريف أن سياسة التشغيل يتم على مستوى صناع القرار من أجل توفير مناصب العمل بما يتوافق مع معدل البطالة.

عرفها كل من Gautié.J و Barbier على أنها: " تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق العمل، لتصحيح أي اختلالات أو لتخفيف الآثار المترتبة عليها".[2]

[1]-شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي، 2020)،ص99.

[2]- فاطمة بوسالم،نضال يدروج، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة،مجلة البحوث والدراسات التجارية،(العدد2،سبتمبر 2017)،ص10.

كما تعرف أيضا على أنها: "السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة، وتنمية فرص العملمع تحقيق نموا متناسقا في مختلف القطاعات والمناطق"، وهي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة،أصحابالأعمال، العمال) الهادفة إلى تنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل.[1]

يمكن القول أن سياسة التشغيل هي السياسة التي تهدف إلى تحقيق فرص العمل في مختلف القطاعات من أجل دمج أكبر عدد من الأفراد الذين يعانون من البطالة.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التشغيل

تهدف سياسة التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

-زيادة العمالة على أساسا مبدأ تكافؤ الفرص.[2]

-توفير فرص العمل، وذلك من خلال القيام بعملية التخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة.

- تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة.

- خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية، بما يسمح بالاستخدام الكفء لقدرات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة.

- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.

---

[1]-عبد الرزاق جبري،آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، (جامعة فرحات عباس، سطيف1،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،2015)،ص42.

[2]-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،مراجعة صفات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن تعزيز الاستثمار المستدام،(الأردن: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،2020)،ص90

- تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية، التي تحددها قوانين العمل لكل دولة.[1]

-توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من أجل كسب الأجر.

-رفع مستوى معيشة السكان عن طريق زيادة دخل الأفراد.[2]

يمكن القول أن سياسة التشغيل تهدف إلى التخفيف من حدة البطالة وتقليل نسبتها وذلك بدمج الأفراد العاطلين على العمل في سوق العمل، والاستفادة من قدرتهم وكفاءتهم.

المبحث الثالث: ماهية المقاولاتية

أصبح مفهوم المقاولاتية من المفاهيم أكثر تداولا واستعمالا، نظرا لأهميتها المتزايدة في تنمية وتطوير الاقتصاد،وأصبحت كل من الحكومات والباحثين يهتمون بالمقاولاتية،لذلك تعددت واختلفت التعريفات حول مفهومها،لذلكسنحاول في هذا المبحث دراسةماهية المقاولاتية من خلال التطرق إلى تعريفها في المطلب الأول، وخصائص المقاولاتية وأشكالها في المطلب الثاني، ودورالمقاولاتيةومعوقاتها في المطلب الثالث.

[1]- فاطمة بوسالم،نضال يدروج، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، المرجع السابق،ص 11.

[2]-سعدية زايد، سياسة التشغيل في الجزائر،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،(المجلد 7،العدد13،ديسمبر 2017)،ص188.

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية

1-عرفها Howard Stevenson بجامعةHarvard يوضح بأن : " المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".[1]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن المقاولاتية تساهم في توفير مناصب الشغل لفئة الشباب العاطل عن العمل.

كما تم تعريف المقاولاتية بأنها عملية لإنشاءالمؤسسات واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة.[2]

إن هذا التعريف يوضح أن المقاولاتية هي إنشاء المؤسسات من قبل الأفراد وذلك بتقديم الدعم المالي،والتي تسهل عملية إنشاءها.

عرف محمد شنشونةالمقاولاتيةبأنها "ظاهرة معقدة وشكلا خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف المقاول الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجد بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة،فهو يحاول جاهدا أن يعيدها موافقة للتمثيل الذي يراه[3]".

يعتبر هذا التعريف من بين تعريفات المقاولاتية أكثر غموضا وذلك كونه يركز على الجانب الابداعي أو الابتكاري الذي يسعى الفرد إلى تجسيده داخل المنظمة أو المؤسسة.

---

[1]- عادل عبد اللطيف الغرباوي شهدان، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، (الإسكندرية:دار الفكر الجامعي)، 2020،ص361.

[2]-Eric Michael Laviolette et Christophe Loue : les compétences entrepreneuriales, le 8èmecongrés international Francophone(Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse:Haute école de gestion (Frigourg,25-27Octobre2006),p,4

[3]- محمد شنشونة، دور المرافقة المقاولتية في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المدية،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، (المجلد3،العدد2014،1)،ص 5.

عرفها ألان فايولAlanFayol بأنها : " الوضعيات الخاصة التي تخلق ثروة اقتصادية واجتماعية والتي تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين أي وجود المخاطر وهذا بمشاركة الأفراد وبقوة أين يجب تطوير السلوك والذي يجب أن يرتكز خصوصا في قبول التغيير والخطر المرافق وأخذ المبادرة والتسيير المستقل" [1].

عرفها داكر Dakarعلى أنها: "فعل الابتكار الذي ينطوي على تزويد الموارد الحالية بموارد جديدة لها القدرة على إنتاج الثروة".

إن هذا التعريف يوضح هدف المقاولاتية في دعم الشباب لإنشاء المؤسسات وذلك بخلق منافسة في السوق.

والمقاولاتية هي: " طريقة التفكير والمنطق وهي العمل الذي يمثل فرصة شاملة،والقيادة المتوازنة لغرض خلق القيمة".[2]

فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول،لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة،من خلال الأخذ بالمبادرة،وتحمل المخاطر ،والتعرف على فرص الأعمال،ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.[3]

ويمكن القول أن الدولة تسعى إلى تقديم تسهيلات والإمكانية المادية والقانونية من أجل دعم الشباب في إنشاء المؤسسات وتطوير مهاراتهم الابتكارية وتجسيد مشاريعهم.

---

[1]- بوبكر بوعافية، المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية –دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري،تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،(جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)،2022،ص 4.

[2]- المرجع نفسه،ص 5

[3]- عادل عبد اللطيف الغرباوي شهدان، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية،المرجع السابق،ص361

المطلب الثاني: خصائص المقاولاتية وأشكالها.

أولا-خصائص المقاولاتية:

تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي :

-المقاولاتية تعتبر عملية إنشاء مؤسسات جديدة متميزة ذو قيمة اقتصادية وتجارية.

-المقاولاتية تساهم في تخصيص الوقت والجهد والمال.

-تتضمن المقاولاتية تقبل المخاطر المختلفة.

-تنطوي المقاولاتية على تثمين المكافآت الناتجة مثل: الاعتماد،الاستقلالية.[1]

-المقاولاتية تسعى إلى خلق القيمة من خلال جعل الفرد يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة.

-تحقيق أرباح احتكارية ناتجة من حقوق الابتكار من خلال منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة وأيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، والابتكار هو إنشاء مؤسسة مختلفة عن تلك التي نعرفها من قبل، واقتراح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع.[2]

-تتميزالمقاولاتيةبالفرديةالنسبية - المبادرة - مقارنةبإنشاءالمؤسساتهذهالأخيرةالتييمكنإنشاؤهامعمجموعةالشركاء.

[1]- أحمد بن قطاف، دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات –دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج،مجلة الباحث الاقتصادي، (المجلد8،العدد2021،1)، ص187

[2]- جيلالي العقاب،نور الدين كروش،دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي،(المجلد 14،العدد2020،3)،ص6

وهذمايمكنالمقاولمنممارسةالتسييربشكلمباشرومستقلبدلا منالاعتمادعلىمجلسللإدارة، وهومايسمحلهبتجسيدأفكارهعلىأرضالواقع.[1]

يمكن القول أن المقاولاتية تتميز بمجموعة من الخصائص التي من خلالها تمكنت من دعم وتطوير القطاع الاقتصادي، وذلك بتجسيد برامج واستراتيجيات لتطوير المهارات الابتكارية للفرد وإدخاله في سوق المنافسة.

ثانيا -أشكال المقاولاتية:

قبلظهورالتصنيفاتالحديثة، كانتالمقاولاتتصنفبشكلبسيطفكانتتشمل:

1.المقاولاتالمنتجة:

وهيمقاولاتتقدممنتجاتفينهايةدورتهاالإنتاجية، وهي:

-المقاولةالصناعية :

وهيالتيتقتنيموادأوليةأونصفمصنعةوتصنعهافتنتجمنخلالهامنتجاتتامةالصنع، جاهزةللاستهلاكأوالاستعمالفيتصنيعمنتجاتأخرى ويتمبيعهافيالسوق.

-مقاولةالصيدالبحرى: وهيالتيتعملعلىصيدالأسماكقبلبيعهافيالسوقللمستهلك.

-المقاولةالفلاحية:وهيالتيتزاولنشاطهاالاقتصاديبالميدانالفلاحي، حيثتنتجمنتجاتفلاحية منخضر وفواكهوحبوب...الخ.

[1]- ريملونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر دراسة ميدانية للوكلات السياحية في مدينة باتنة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراهعلوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (جامعة باتنة،2020)،ص61.

2- المقاولاتالغيرمنتجة:

وهيمقاولاتتقدمشيءملموس وغيرملموسوتشمل:

-المقاولةالتجاريـــــة :هيمقاولةمتخصصةفيشراءوإعادةبيعسلعبشكلمباشـــر، أيدونااللجوءإلىأيطريقةلتحويلهاإلى سلعأخربجاهزة.

-المقاولةالخدماتية : وهيمقاولةتقومبإنتاجوبيعسلعغيرمحسوسة (خدمات)

مقاولـةالمهنالحرة:وهيالتيتقومبنشاطمدنيمطابقلمهنةحرةمقننةذاتنفععامكمكاتبالدراساتالحرةو مكاتبالموثقينوعياداتالأطباء...الخ.[1]

Ø التصنيفالحديث للمقاولة:

التصنيفالحديث للمقاولة يعتمد على معايير متعددة أهمها:

1-التصنيف حسب القطاعات الاقتصادية :

يعتمد هذا التصنيف على معيار القطاع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكنالتمييزبين مجموعـة مـن المقـاولات حسـب نـوع القطـاع الاقتصـادي الـذي تـزاول فيـه أنشـطتها، وهـذه القطاعات الاقتصادية إجمالا هي كما يلي:

القطاع الأولي: ويشمل الفلاحة والصيد البحري واستخراج المعادن.

القطاع الثانوي: ويضم الصناعة والبناء والأشغال العمومية.

القطاع الثالث: أي قطاع الخدمات (كالنقل والتجارة).[2]

[1]- هاجر بوزيان الرحماني،المقاولاتية، (العالم يقرأ للنشر والتوزيع،2021)،ص4.

[2]-تعريف المقاولة،جامعة سطيف 2،ص4.ينظر لرابط:

2-التصنيف حسب فرع النشاط الاقتصادي:

زيادة على التصنيف حسب القطاع الاقتصادي، من المفيد الاعتماد على معيار فرع النشاط الاقتصادي المرتبط بالتصنيف القطاعي، فالقطاع الاقتصادي يتكون من مجموعة من المقاولات التي تزاول نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، أما فرع النشاط الاقتصادي فهو يتكون من مجموعة المقاولات التي توفر نفس السلعة أو نفس الخدمة .وعلى هذا الأساس يمكنالتمييزبين أنواع متعددة داخل قطاع اقتصادي معين، ففي القطاع الأولي مثلا، يمكنتصنيف المقاولات إلى مقاولات الحبوب، مقاولات مشتقات الحليب، مقاولات الحوامض، مقاولات صيد الأسماك، مقاولات استخراج المعادن، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الثانوي: مقاولات صناعة الأدوية مقاولات النسيج .والقطاع الثالث: مقاولات النقل، مقاولات الفنادق، البنوك.[1]

مما سبق يمكن القول أن للمقاولاتية عدة أشكال وتصنيفات وذلك حسب نشاط المؤسسة وحجمها.

المطلب الثالث: دوروأهمية المقاولاتيةومعوقاته

أولا-دور المقاولاتية

يكمن دور المقاولتية في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الأدوار التالية التي تقوم بها:

1-زيادة الناتج المحلي ورفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي.

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/pluginfile.php/114046/mod_resource/content.pdf

[1]-هاجر بوزيان الرحماني،المقاولاتية، المرجع السابق،ص6.

2-تنويع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات من خلال اشتمالها لمختلف فروع ومجالات النشاط الاقتصادي.

3-تدعيم التنمية الإقليمية والجهوية.

4-المساهمة في جذب وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.[1]

ثانيا: أهمية المقاولاتية:

1-**رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة:** يتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

2-**إيجاد أسواق جديدة:** يتحقق ذلك بإجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءات في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجادعملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين.

-الإسهام في تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين: هناك العديد من مجالات الإبداع للمقاولين تبدأ من السلع أو المنتجات الكاملة إلى الخدمات الكاملة، والتي تؤدي الى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الوظائف والأنشطة المختلفة في المؤسسة مثل التسويق، أو التوزيع، أو الترويج، أو إعادة هيكلة المؤسسة أو إدارتها[2].

[1]- هادي صادق، مختار عصماني،دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة حالة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،مجلة تمويل والاستثمار والتنمية المستدامة،(المجلد6،العدد1،جوان 2021)،ص165.

[2]-حفصي بونبعو ياسين،واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، مجلة دفاتر البحوث العلمية،(المجلد10،العدد2020،2)،ص149

4-تنميـــة الصـــادرات والمحافظـــة علـــى اســـتمرارية المنافســـة: تســتطيع هذهالمنظماتالمساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر،حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات من أجل خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات وإعطائها القدرة على الاستمرارية في الأسواق العالمية[1].

ثالثا-معوقات المقاولاتية

من بين المعوقات المقاولاتية نذكر منها ما يلي:

1-المعوقات المرتبطة بالمنافسة:

تعتبر المنافسة من أهم المعوقات التي تواجه المقاولاتية في السوق، وتتمثل مختلف جوانبها في مدى قوة العلامة التجارية التي تمثلها والتي تعكس جودة منتجاتها أو خدمتها المقدمة، إلى جانب عدد وحجم المؤسسات والمقاولات المنافسة لها خاصة تلك التي تعمل في نفس مجال تخصصها، وما يزيد من حدة هذه المنافسة مشكلة التسويق من ترويج وإشهار مناسب لعرض المنتجات والخدمات،سواء بواسطة الطرق التقليدية أو الحديثة ممثلة في التسويق الالكتروني،والتي تتطلب إمكانية مالية معتبرة لا تتناسب مع إمكانيات المقاولات ذات الحجم الصغير.[2]

-المعوقاتالوظيفية:

طرحروبيرميرتونلمفهومالمعوقاتالوظيفيةفيالتنظيمهوبمثابةردفعلعلىتأكيدماكسفيبرللجوانبالرشيدةفيالتنظيم، حيثأن" أخطرماقدمهميرتونهواكتشافهللجوانبغيرالرشيدةللسلوكالتنظيمي، مما يعرقل

[1]- عزوز علي، قاسم حسناء،أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مجلة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (المجلد 1،العدد1،سنة)2019،ص57

[2]-سوسن زيرق،محاضرات في مقياس المقاولاتية،(جامعة 20أوت 1955،سكيكدة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018)،ص67.

المهام الوظيفية للمؤسسة لذلك يتوجب ضبطالقواعد واللوائح مما يتوافق مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة من أجل تحقيق أهداف المنظمة.[1]

-معوقاتمتعلقةبالتمويل:

فالمرحلة الأولى مرحلةالإنشاءتتطلبتمويلاملائمالبدءالنشاط، إلاأنهاتقابلمشكلةالرفضمنقبلالبنوكالتيتجنحعن"منحهذهالمؤسساتقروضاائتمانيةمتوسطةأوطويلةا لأجلما لمتقدمتلكالمؤسساتضمانات، لانخفاضمدةالائتمانأولعدمكفايتهوغيرهامنالعوائقمثلارتفاعمعدلاتالفائدة، إضافةإلىمحدوديةالإمكانياتالماليةللمقاولينالذينيعتمدونعلىالتمويلالذاتي.

-إشكاليةالعقارالصناعي:

إنمعضلةملكيةالأرضالتيتقامعليهاهذهالمشروعاتلاتزالقائمة، ممايخلقنوعمنعدمالاستقرارالنفسيللمستثمر.

-صعوبةالإجراءاتالإداريةوالتنفيذيةللحصولعلىقبوللمشروع، زيادةعلىالتباطؤ الإداري[2].

مشكلةالتأميناتالاجتماعية:

حيثتشترطهيئةالتأميناتالاجتماعيةعلىصاحبالعملالتأمينعلىكافةالعاملينبالمؤسسةأياكانعددهم،

[1]- ريم لونيسي ، المرجع السابق،ص75.

[2]-ريم لونيسي، المرجع السابق،ص72

وقديتقاعـــــــــــد أصحابالمقاولاتيةعنذلكبسببقصـــــــــــــورالوعيوعدمإدراكمفهومالتأمينات الاجتماعيةأوعدمالرغبةفيتحملأقساطالتأمينأولعدماستقرارالعمالةوســـــــــــــــــرعةدورانها، وقديتأخربعضهمفيســـــــــــــــدادماعليهم منمســـــــــــــــــتحقاتللتأميناتالاجتماعيةإذالم تتوفرلديهمالسيولةالكافيةممايعرضهمإلىدفعغراماتوفوائدتأخيرتضيفأعباء جديدةعليهم.[1]

خلاصة الفصل:

المقاولاتيـة هـي توجـه واسـتراتيجية تنتهجهـا الحكوماتبهـدف التنويـع الاقتصـادي وخلـق مناصـب شـغل جديـدة خاصـة للشـباب البطـال وحـاملي الشـهادات، محاولـة بـذلك مواكبـة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي أو على مستوى الداخلي.

[1]- بادةفاروق،واقعالكفاءاتالمقاولاتيةفيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة: دراسةحالةالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية، (المدرسة العليا للتجارة،2016)،ص26.

الفصل الثاني :

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في توفير مناصب الشغل للشباب

تمهيد:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم أجهزة الدعم التي أنشأت في الجزائر للعمل على ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ودعم روح المبادرة الفردية والجماعية، وأحد الحلول المتاحة للحد من البطالة عن طريق تمويل مختلف مشاريع طالبي التمويل، حيث تلعب دور كبير في تسهيل النشاطات الاستثمارية خارج قطاع المحروقات.

سنحاول في هذا الفصل دراسة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودورها في تشغيل الشباب في الجزائرمن خلال التطرق إلى المقاولاتيةكإستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر في المبحث الأول، وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في المبحثالثاني، أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية مرافقة المقاولاتية.

المبحث الأول:المقاولاتية كإستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة المقاولاتية كإستراتيجية للحد من البطالة في الجزائرمن خلال التطرق إلى تطور البطالة في الجزائر في المطلب الأول ثم آليات المقاولاتية في المطلب الثاني، الوكالةالوطنيةلتسييرالقرضالمصغرANGEMفي المطلب الثالث، والوكالةالوطنيةلدعمالاستثمار ANDI في المطلب الرابع.

المطلب الأول: البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء غير أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية ليست واحدة ، حيث أنها في كثير من الأحيان تكون لها آثار مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في البلدان النامية.

أن معدل البطالة في الجزائر يشهد تطورا ملحوظا وبوتيرة كبيرة وذلكمنذ تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي ، وأصبح معدل البطالة السائد في الجزائر من بين أعلى مستويات البطالة في العالم.

الجدول01: تطور البطالة في الجزائر 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة٪	9.96	9.97	11	9.83	10.6	11.76
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة	10.5	11.7	11.6	11.4	13	-

المصدر :ONS

نلاحظ أن هناك تذبذب في معدلات البطالة، حيث بلغت أقصاها سنة2020 ب13٪

وهذا يعود إلى الأزمات الموجودة في مختلف القطاعات كما سجلت أقل نسبة2013 ب9.83٪ وهذا راجع إلى السياسات والبرامج المعتمدة من طرف الدولة للقضاء على البطالة.

المطلب الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر

ترتكزسياسةالتشغيلفيالجزائرعلىمجموعةمنالبرامجوالأجهزةوالتيتسعىإلىاستحداثمناصبشغل،سواء عن طريقالعملالمأجورأوعنطريقتشجيعروحالمبادرةالفرديةلخلقمؤسساتمصغرة.

قامتالحكومةالجزائريةمنخلالوزارةالعملوالتشغيلوالضمانالاجتماعي،علىوضعإستراتيجيةلترقيةالتشغيلومحاربةالبطالةوذلكمنذسنة 2008

،والتيصيغتبناءاعلىجملةمنالوقائعوكذاالتحدياتالتيواجهتسوقوعالمالشغل .

هذاوترميهذهالإستراتيجيةإلىتحقيقالأهدافالتالية:

*محاربةالبطالةمنمقاربةاقتصاديةمنخلالترقيةاليدالعاملةالمؤهلة؛

*تدعيمترقيةتشغيلالشبابوتحسينىنسبةالتوظيفبعدفترةالإدماج؛

*تنميةروحالمبادرةالمقاولاتيةوكذادعمالاستثمارالإنتاجيالمولدلمناصبعمل؛

*العملعلىخلقمليونيمنصبشغلمنخلالبرامجالتنميةالاقتصادية[1]؛

-تحسينوتوطيدالوساطةفيسوقالعمل

-دعمالاستثمارالمولدللشغل

-دعمالاستثماراتفيالقطاعالاقتصاديالمولدلمناصبالشغل.

[1] بوسالم فاطمة، نضال يدروج، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، (العدد2، سبتمبر 2017)، ص.13.

-ترقيةالتكوينالتأهيليمنأجلتسهيلعمليةالإدماجفيعالمالشغل.

-ترقيةسياسةتحفيزيةلخلقمناصبالشغللفائدةالمؤسسات.

-تحسينوعصرنةتسييرسوقالعمل.[1]

-ترقيةتشغيلالشباب.

-إنشاءوتنصيبهياكلالتنسيقالمشتركبينالقطاعات.

-متابعةومراقبةوتقييمآلياتتسييرسوقالعمل[2].

وبالتالي فإن سوق العمل في الجزائر يسعى إلى توزيع العمال على الوظائف والمهن المتاحة، وذلك من خلال التخطيط المستقبلي والتنبؤ بحجم الطلب المتوقع.

تميزت سياسة التشغيل في الجزائر منذ 2001إلى غاية 2023 بتبني الدولة مجموعة برامج خماسية (2001-2004) (2005-2009)، (2010-2014)، فحاولت الدولة من خلالها بالاعتماد على فوائض مبيعات المحروقات أن تستدرك التأخر بمحاولة توفير المناخ الملائم للاستثمار وتطوير البنى التحتية وتحسين مستوى المعيشة بتبني مشاريع مختلفة في مجال السكن والصحة والتعليم وتوفير الماء الشروب، مع المحافظة على التوازنات الهيكلية للاقتصاد عبر منهجية تسيير عقلانية للموارد مكنت من الحفاظ على مستوى تضخم منخفض متوسطه 3، %واحتياطي صرف بلغ 200 مليار دولار أواخر 2014 مكن الدولة من مواصلة تجسيد مشاريعها بالرغم من انهيار أسعار البترول سنة 2014 والمستمرة حتى 2023.

[1]- حنان بقاط،نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(جامعة محمد خيضر بسكرة،تخصص اقتصاد تطبيقي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2007)،ص98.

[2]- حنان بقاط،نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(جامعة محمد خيضر بسكرة،تخصص اقتصاد تطبيقي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2007)،ص99

يمكن القول أن الدولة تبنت منذ بدء بالإصلاحات برامج تشغيل مختلفة بدأت منذ 1987 ببرنامج تشغيل الشباب لتتطور في مرحلة الإصلاحات (1990-2000) برامج أخرى (صندوق تأمين البطالة، برامج الشبكة الاجتماعية...) لتدعم برامج أخرى نذكر منها مايلي:برامج التضامن، برامج إدماج الشباب في عالم الشغل، أجهزة إنشاء وتشجيع النشاط.[1]وغيرها من برامج الهادفة لتطوير القطاع الاقتصادي وإدماج الأفراد في السوق العمل.

جدول02: معدل الشغل في الفترة مابين2010-2019

يمثل الجدول التالي معدل التشغيل في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التشغيل٪	37.6	36	37.4	39	36.4
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التشغيل٪	26.4	26.8	26.7	37	37

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في معدل التشغيل خلال الفترة 2010-2013 حيث بلغ المعدل الأقصى للتشغيل 39٪ سنة 2013 وهذا يعود إلى إرتفاع المشاريع الممولة من

[1]- مختاري خالد،لقام حنان،التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، (المجلد 7،العدد2018،1)، ص ص 20،21.

طرف الأجهزة المعتمدة من طرف الدولة لمكافحة البطالة وخلق مناصب الشغل, مع تسجيل نسبة أقل في فترة مابين2015/2017 ب26٪ وفي سنتى2018-2019 إرتفع إلى37٪.

وهذا عائد إلى السياسة التي انتهجتها الدولة(سياسة التقشف) التي بموجبها تم تجميد التوظيف والمشاريع, ما استوجب ترشيد في النفقات.

المطلب الثالث: آليات دعم المقاولاتية:

سعت الجزائر جاهدة من أجل معالجة مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل لذلك تم وضع عديد من الوكالات التي تهدف لتمويل مرافقة الشباب لتجسيد مشاريعهم ودخول في سوق المنافسة ومن بين الوكالات الوطنية نذكر منها ما يلي:

تعريف الوكالةالوطنيةللتشغيل:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في : 29 نوفمبر 1962.

وبذلك فإن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر.[1]

[1]- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي،تمويل المشروعات الصغيرة كنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة،(الاسكندرية : دار الفكر الجامعي،2020)،ص304.

-مهام الوكالةالوطنيةللتشغيل:

مهمتها الأساسية هي تنظيم سوق التشغيل وتسيير العرض والطلب وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين:

-طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.

-أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي.

وقد جاء القانون رقم: 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيأة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.[1]

-هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل:

زود المشرع الجزائري الوكالة الوطنية من أجل أداء مهامها بهياكل تتمثل في المديريات الجهوية للتشغيل،الوكالات الولائية والمحلية للتشغيل، وحدد لهذه الوكالات صلاحيات.

على رأس هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل المديريات الجهوية للتشغيل،تضم كل مديرية ثلاث مصالح مصلحة الإدارة والوسائل،مصلحة الإعلام والتسيير، وأخيرا مصلحة تنشيط الوكالات الولائية والمحلية وتنسيقها ومراقبتها،إلى جانب المديريات الجهوية للتشغيل تحتوي الوكالة الوطنية على وكالات ولائية ومحلية يديرها رئيس ولها ثلاثة مصالح مصلحة طالبي

[1]- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي،تمويل المشروعات الصغيرة كنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة، المرجع السابق،ص 305

الشغل،ومصلحة المستخدمين،وأخيرا مصلحة المعالجة نشاطات التدخل في سوق التشغيل المحلية ومتابعتها، وتخضع الوكالات المحلية لرقابة الوكالة الولائية، باعتبار أن الوكالة الولائية تقع في دائرة اختصاصها عدة وكالات محلية، كما تخضع الوكالات الولائة إلى رقابة المديرية الجهوية للتشغيل التي تقع في دائرة اختصاصها.[1]

المبحث الثاني: الوكالةالوطنيةلتسييرالقرضالمصغرANGEM.

تمإنشاءالوكالةبموجبالمرسومالتنفيذيرقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وقد تم تأسيسها بناء علىالتوصياتالمقدمةخلالالملتقىالدوليحولتجربةالقرض المصغرفيالجزائر والذينظمفيديسمبر 2002، حيثخلصتأشغالالملتقىإلى ضرورةالوقوفعلىسلبياتالقرضالمصغرفيالجزائرمنذبداية اعتمادهسنة 1999،والعواملالتيأدتإلىفشله، والمتمثلةأساسافيضعفالمرافقةأثناءمراحلإنضاجالمشاريعومتابعةإنجازها[2].

وأنشئت هذه الوكالةلغرض تسيير القروض المصغرة التي تراوح قيمتها بين ألف ومليون دينار، والموجهةلتمويل المشروعات والنشاطات بأوجهتجارية مختلفة لفائدة المواطنين الذين هم من دون دخل أو من ذوي الدخل غير المستقر وغير المنتظم،وكذا النساء اللواتي يلازمن بيوتهن.

[1]- بن عزوز بن صابر،نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائر والمقارن،(عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010)،ص44.

[2]- مدلس شكري،آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،(جامعة محمد خيضر بسكرة،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018) ص154.

وتشير الإحصائيات إلى تطوير عدد المستفيدين من الوكالة من 25.550 مستفيدا في عام 2006 إلى 304671 مستفيدا في عام 2011، أي بنسبة زيادة تقدر ب33.33%.[1]

المطلب الأول:مهامالوكالةالوطنيةلتسييرالقرضالمصغر.ANGEM

تتوزعالوكالةعبركافة ولايات الوطن، وخلايا للمرافقة على مستوى الدوائر بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في:

- محاربةالبطالةوالهشاشةفيالمناطقالحضريةوالريفيةعنطريقتشجيعالعملالذاتي والمنزليوكذاالصناعاتالتقليدية والحرفوخاصةلدىالنساء.

- المساهمةفيتثبيتسكان الأريافواستقرارهمفيمناطقهمالأصليةعنطريقتدعيمهمعلىممارسة أنشطةمنتجةتغنيهمعنالبحثعنالعملفيالمناطقالحضرية.

- تنميةروحالمقاولةوإنشاءالمؤسساتالمصغرة[2].

-إحداث الأنشطةالمنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.

-إحداث الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط،ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط شراء المواد الأولية.[3]

---

[1]-منصورلخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين، التحديات،(قطر: المركز العربي للأبحاثودراسات السياسات، 2015)،ص36

[222222]- مدلس شكري،آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014،المرجع السابق،ص154.

[3]-محمد عبد الفتاح سماح،الحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما، (مصر: المصرية للنشر والتوزيع،2021)،ص65.

الجدول2: عددالقروض الممنوحة في مختلف المجالات لسنة 2014

المجالات	الزراعة	الصيد البحري	الصناعة التقليدية	الخدمات	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال	التجارة
عدد القروض الممنوحة	101.767	577	118410	142007	258422	57263	1407
النسبة المؤوية٪	14.97	0.08	17.42	20.89	38.01	8.42	0.21

المرجع: محمد عبد الفتاح سماح، الحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما، المرجع السابق، ص66. بتصرف

المطلب الثاني: الوكالةالوطنيةلتطويرالاستثمار ANDI

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بهدف تطوير وتحرير الاستثمار وهي جاء عوضا عن وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات المنشأة في 1993 وفي 2001 تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم: 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث تم إقرار إنشاؤها والذي يعتبرها مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية،حيث تقوم بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبليغهم بقرار منح المزايا المطلوبة من عدمه، بالإضافة جاء هذا الأمر ب:

-المساواة بين المستثمرين المحلين والأجانب.

- حرية انجاز الاستثمارات واستفادتها من الحماية والضمانات والحوافز والمزايا المنصوص عليها.

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص.[1]

كما

تضمنتالوكالةالوطنيةلتطويرالاستثماربحكمخبرمكانةداخلشبكاتدوليةلوكالاتترقيةالاستثماركماتتعاو نخاصةمعنظائرهاالأوروبيينوالعربوالأسيويينننذكرمنبينهذهالوكالات:

-الجمعيةالعالميةلوكالاتترقيةالاستثماراتالتيتشملأكثرمن 150 وكالةترقيةاستثمارفيالعالم.

-شبكة " أنيما"، شركاتأورومتوسطيةلوكالاتترقيةالاستثمارل 12 بلدللضفةالجنوبيةللبحرالمتوسطبالشراكةمعوكالاتفرنسية وإيطالية وإسبانية.

-أنيماأنفستنتورك"، جمعيةأنشأتعقبشبكات" أنيما "ووسعتلدولأوروبيةأخرى.

- إبرامعدةعقودواتفاقياتثنائيةمعوكالاتترقيةالاستثمار تهدف لتبادلالخبرات والممارسات الجيدةفيمايخصترقيةالاستثمار.[2]

المطلب الثالث: مهامالوكالةالوطنية لتطويرالاستثمار ANDI:

[1]- جاري فاتح، شلال زهير،دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الاستثمار في الجزائر،مجلة الاقتصادية والتنمية، (المجلد6،العدد1،2018)،ص29.

[2]- أسماء بغو، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIفي ترقيةفي ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،(جامعة أم البواقي،تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015)،ص78.

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

-تسجيل الاستثمارات.

-ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.

-ترقية الفرص والإمكاناتالإقليمية.

-تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.

-دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

-الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.

-تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.[1]

يتم قياس إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بعدد وقيمة المشاريع المسجلة لدى الوكالة، والتي نبينها في الجدولالموالي:

الجدول3: إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

[1]-بوفاتح بلقاسم، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،(المجلد 1،العدد1،جانفي 2018)،ص16.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	نسبة عدد المشاريع	قيمة المشاريعمليون دينار	نسبة قيمة الشروع%	عدد مناصب الشغل	نسبة مناصب الشغل %
الفلاحة	1484	2.4	35502800	2.28	57812	4.63
البناء	11685	18.87	144765600	9.30	241162	19.32
الصناعة	14106	22.78	918790600	5900	574773	46.06
الصحة	1272	2.05	283933.00	1.82	30324	2.43
النقل	26027	42.04	106389100	6.83	141599	11.35
السياحة	1290	2.08	137226600	8.81	76921	6016
الخدمات	6046	9.77	186247500	11.96	125399	10.05
	61910	100	1557315500	100	1247990	100

المصدر: الوزناجي مهملي، رشدي لعيدودي، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم انشاء وتطوير المؤسسات الصناعية في الجزائر –دراسة حالة شركة ميغا بلاست سطيف-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد22، العدد1، ديسمبر 2022، ص127.

من خلال الجدول يتضح أن قطاع الصناعةأخذ الحصة الأكبر من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية، وهو ما يعكس نوعا ما اهتمام الدولة بهذا القطاع حيث تمثل نسبة قيمة المشاريع الصناعية المسجلة 59 %من إجمالي قيمة المشاريع، وهي تعتبر أغلبية،

على الرغم من أن عدد المشاريع الصناعية لايمثل سوى 22 %من إجمالي عدد المشاريع، حيث احتل قطاع النقل المرتبة الأولى.[1]

الجدول 04 توزيع المشاريع الاستثمارية حسب جنسية المستثمر خلال الفترة2002-2017.

المشاريع	عدد المشاريع	٪من إجمالي المشاريع	القيمة (مليون دينار)	٪من إجمالي القيمة
محلية	62334	98.58	11780833	82.34
أجنبية	901	1.42	2519833	17.63
المجموع	63235	100	14300664	100

المصدر. www.andi.dz

-يبرز الجدول04أن عدد المشاريع المتراكمة إلى غاية2017 سيطر عليه الاستثمار المحلي ب63235 مشروعبقيمة إجمالية قدرت ب11780833 مليون دينار ,في حين أن الاستثمار الأجنبي لا يستحوذ إلى على 901 مشروعويأتي هذا في ظل الاتجاه نحو تشجيع الإنتاج المحلي والعمل على دعم المشاريع المحلية الجديدة لخريجي الجامعات من أجل تقليص البطالة في أوساط هذه الفئة.

[1]-الوزناجي مهملي،رشدي لعيدودي،دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية في الجزائر –دراسة حالة شركة ميغا بلاست سطيف، المرجع السابق،ص127.

المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامهافي المطلب الأول، وصيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةفي المطلب الثاني، وواقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوزيعها على قطاع النشاطفي المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامها

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل للمرسوم التنفيذي-96 296، يتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب الذين لديهم أفكار إبداعية.[1]

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة[2].

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1966،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها،الجريدة الرسمية، العدد70.

[2] http//www.anade .dz

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكدا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى

وتعتبر هيئة عمومية،تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة،وتقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية،يهدف إلى مرافقة حاملي أفكار مشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.[1]

كون أن استحداث هذه وكالة غيرَ التوجه من الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم الشباب إلى الاقتصادي، وعليه تم إدراجمهامجديدة تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

2- شروط التأهيل للاستفادة من الجهاز

-أن يكون سن الشاب يتراوح بين 18 و 55 سنة.

-أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد إنشاؤه .

-أن يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحدصيغ التمويل المختارة.

-أن لايكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

3-مهامالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

-تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء.

[1]-فتيجة زايدي،دور الوكالة الوطنية لدعم والمتابعةوتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،(المجلد10،العدد2022،3)،ص221.

[2]- بودرة فطيمة،فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في البعث الروح في المؤسسة المتعثرة في الجزائر، المرجع السابق،ص118.

-تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية.

-تطوير مهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة.[1]

-إعدادالبطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات.

-تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات المحلي أو الوطني.

-السهر على عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.

-إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

-العمل على عصرنة رقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهازاستحداث المؤسسات المصغرة. [2]

المطلب الثاني: صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

إن صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تتمثل في:

1-صيغة التمويل الثلاثي :

-تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة لتمويل البنك.

[1]- فتيجة زايدي،دور وكالة الوطنية لدعم والمتابعةوتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين،المرجع السابق،ص222.

[2]- بودرة فطيمة،فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في البعث الروح في المؤسسة المتعثرة في الجزائر،المرجع السابق،ص118.

التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اونساج سابقاويتكون من:

-المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.

–قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

-قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة بنسبة 100 %لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.[1]

الجدول رقم 4: يمثل الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

التمويل الثلاثي					
قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة	البنك
حتى 10.000.000د.ج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	غير البطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب العليا والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		باقي المناطق	%15	%15	%70

المصدر: http//www.anade .dz

[1]-صالحي سلمى،آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعمونتمية المقاولاتية،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،(المجلد 05، العدد 01، جوان 2021)،ص289

2-التمويل الثنائي:

بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار [1]

وتتمثل صيغة التمويل الثنائي في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فقط.

التركيبة المالية:

يتم التمويل الثنائي وفق التركيبة المالية التالية :

-المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.

-قرض بدون فائدة تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.[2]

جدول رقم 5: التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

صيغة التمويل	المساهمة الشخصية للشاب	مساهمة الوكالة	قرض البنك
التمويل الثنائي أقل من 10 ملايين دج	%50	%50	×

المصدر:http//www.anade .dz

[1]- فتيحة زايدي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين،المرجع السابق،ص222.

[2]- صالحي سلمى،آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعمونتمية المقاولاتية،المرجع السابق،ص290

وعليه فقد تم رفع المساهمة الشخصية إلى 15% في صيغة التمويل الثلاثي،والتي كانت تحدد ب 1%أو 2% في الوكالة لتشغيل الشباب سابقا، وهذا لغرض إعطاء الشاب المقاول دافع أكبر أو حافز للحرص على نجاح مشروعه.[1]

3- صيغة التمويل الذاتي:

يعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100% أين تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري[2].

الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

يستفيد أصحاب المشاريع المنشأة عن طريق الوكالة من عدة امتيازات أهمها:

بعد استكمال انجاز المشروع وقبل الانطلاق في النشاط، بغرض الاستفادة من قرار منح الامتيازات الخاصة بفترة الاستغلال،والمتمثلة في:

-الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إتمامها .

خلال مرحلة التوسعة: تخص مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية المؤسسات التي تم تمويلها والتي تطمح بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى التوسيع نشاطها من خلال اقتناءتجهيزات جديدة من أجل تلبية الطلب الزائد للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصغرة، أو لاقتناء أجهزة بإمكانها تحسين نوعية خدماتها للاستجابة لمتطلبات السوق.[3]

[1]- بودرة فطيمة،فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في البعث الروح في المؤسسة المتعثرة في الجزائر،المرجع السابق،ص119.

[2]صالحي سلمى،المرجع السابق،ص291.

[3]-زقعيط محمد،دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية –وكالة غرداية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وتسيير المؤسسات،(جامعة غرداية،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،2021)،ص55.

المطلب الثالث: واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوزيعها على مختلف القطاعات

أبرز الأدوار التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الحد من البطالة من خلال تمويل مشاريع في مختلف القطاعات.

الجدول رقم6: تمويل المشاريع حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2018	النسبة	2019	النسبة	معدل النمو%
الفلاحة	7168	0.63	7481	0.62	4.37
المحروقات الطاقة والمناجم	2985	0.26	3066	0.26	2.71
البناء والأشغال العمومية	185137	16.21	190170	15.94	2.72
الصناعات التحويلية	99938	8.75	103693	8.69	3.76
الخدمات	585983	51.32	614375	51.49	4.85
الصناعات التقليدية	260652	22.83	247554	23.01	5.33
المجموع	1141863	100	1193339	100	4.51

المصدر: صادق هادي، محتار عصماني، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، (المجلد6، العدد1، جوان 2021)، ص168.

ويتبين من خلال الجدول أنقطاع الخدمات يأتي في مقدمة فروع النشاط الاقتصادي التي تستقطب أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث بلغ عدد الناشطة في هذا القطاع 585983 مؤسسة سنة 2018، ليرتفععدد تمويل هذا القطاع إلى 614375 مؤسسة،ويحتل نشاط النقل بصنفه نقل الأفراد والسلع الوجهة الأولى للمؤسسات العاملة في مجال الخدمات، ثم في المرتبة الثانية يأتي قطاع الصناعات التقليدية التي استحوذت على نسبةتمويل معتبرة من قبل الوكالة ب 23.01%، من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة الممولة من قبل الوكالة خلال سنة 2019، وقد استفاد هذا الفرع من النشاط الاقتصادي كثيرا من الفرص الاستثمارية التي أتاحتها برامج الاستثمارات العمومية بداية من سنة 2011.[1]

جدول رقم 7: تمويل المشاريع حسب جنس صاحب المشروع من طرف الوكالة الوطنيةلدعم وتنمية المقاولاتية:

الجنس	عدد المشاريع	النسبة٪
نساء	39495	10.35
رجال	341932	89.65
المجموع	381427	100

المصدر:زقعيط محمد، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية –وكالة غرداية، المرجع السابق، ص56.

[1]- صادق هادي،محتار عصماني،دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة،(المجلد6،العدد1،جوان 2021)،ص169

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الرجال كان لهم نسبة أعلى في الحصول على التمويل من قبل الوكالة وهذا راجع إلى نوع المشروع،أما النساء فكان لهم نصيب أقل من تمويل المشاريع من قبل الوكالة.

المبحث الرابع: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةكآلية مرافقة المقاولاتية

سنحاول في هذا المبحث دراسةالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية مرافقة المقاولاتية من خلال التطرق إلىمراحل المرافقة في المطلب الأول، ودور المرافقةالمقاولاتية في دعم تشغيل الشبابفي المطلب الثاني.

المطلب الأول: مراحل المرافقة

يمر إنشاء المقاولة بعدة مراحل وهي :

-قبل الشروع في تنفيذ المشروع:

إنهيئةالمرافقةمكلفةبمجموعةمنالصلاحياتوالتيتقععلىعاتقهامنأجلالاضطلاعبمهمتهاعلىأحسنوجه، وهذهالصلاحياتيمكنتلخيصهافيمايلي:

-تعتبر مرحلة أولية لمرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على إدراك الشباب بقدراتهم في ميدان المقاولة ومعرفة نقاط قوتهم وضعفهم.

-تتحقق الوكالة من رغبةالشاب في المقاولة وكفاءة والوسائل المستعملة في مشروعها، ودعائمها البشريةوالمالية[1].

[1]-خديجة بلحياني، فرح إلياس الهناني،سارة رجيمي،دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم إنشاء ومرافقة المقاولة النسوية،مجلة اقتصادية المال والأعمال،(المجلد3،العدد3،أكتوبر 2019)،ص660.

- التوجيهوالتشجيعمنخلالالاستقبالالجيدللمقاولومناقشةالفكرةمعهومحاولةإثرائهامعهوتحسينها، وتشجيعالمقاولبتوجيهه نحوأحسنطريقةلتنفيذمشروعه.

-

دراسةالمشروعمنخلالجمعمعلوماتحولالسوقوالمنافسةوأذواقالمستهلكيومامدىتوفرالموادالأوليةالتيتدخ لفيعمليـــــــــــــةالإنتاج، وإذاماكانعلىالمقاولأنيستردهاأوإذاكانبإمكانهشـــــــــــــراؤهامحليا، أيضاعليهتحديدتكلفةالمشروعوكميحتاجمنتمويل.

- التكوينالمجانيإذعلىالهيئةالمرافقةأنتوفردوراتتكوينيـــة وورشاتمنأجلتحسينالرصيدالمعلوماتيلدىالمقاولوتجديدهخاصةفيمجالاستعمالالتكنولوجيامنأجلتحسـ ينالإنتاج، وأيضاإعطائهبعضمبادئالتسييرالاقتصاديمنالناحيةالمالية والبشرية.[1]

-المرافقة خلال إنشاء المشروع :

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي :

-إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ رقم الأعمال؛ الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج؛ الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافةTVA،عتبة المردودية.

-البحث عن الوسائل المالية: قروض، إعانات، مساعدات.

-القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية.

[1]- علي عبدالحق،بيلال أحمدوش،المرافقة المقاولاتية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –دراسة تقييمية لولاية تيبازة -،المجلة الدولية للأداء الاقتصادي،(المجلد3،العدد2020، 2)،ص89.

-المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وانجاز خطوات إنشاء المشروع .

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفرديةالخصوصية، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين :

أ-الأول: هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع ألنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد.

ب-الثاني: هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات،...إلخ.[1]

[1]- صاطوري الجودي،عمامرة ياسمينة،بوعلاق نوال، دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرةوإسقاط على الواقع الجزائري،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، (المجلد4،العدد1،ديسمبر 2017)،ص97

-بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع

تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم الماليكثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

-التسيير :الخزينة، الوضعية المالية،تشكيل لوحة قيادة مالية؛

-الجانب التجاري : البحث عن الزبائن، الاتصال.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل[1].

[1]- علي عبدالحق،بيلال أحمدوش، المرافقة المقاولاتية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –دراسة تقييمية لولاية تيبازة -، المرجع السابق،ص90

الشكل رقم : مراحل مرافقة المقاولاتية

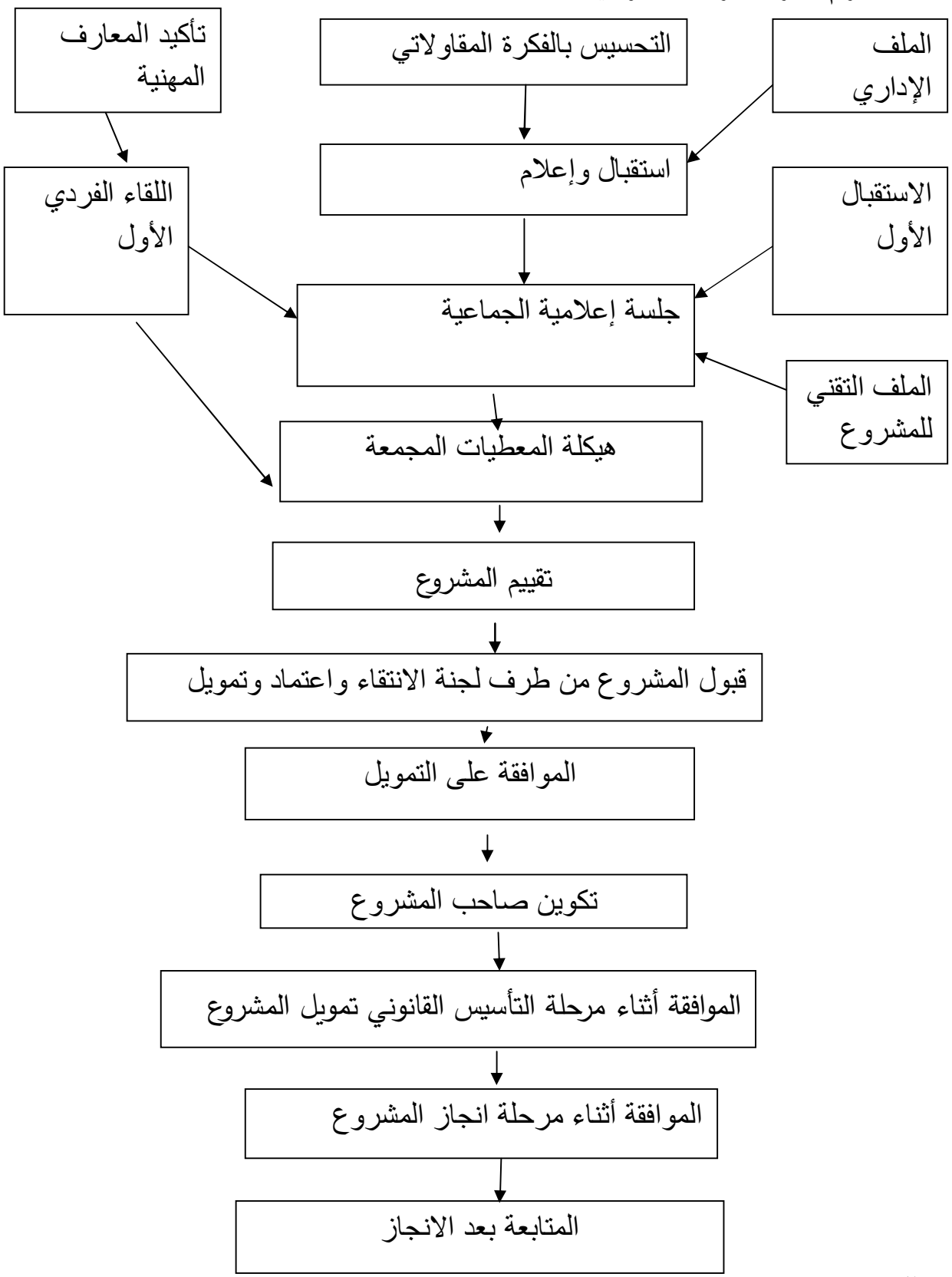

المصدر: خديجة بلحياني،فرح إلياس الهناني، سارة رجيمي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم انشاء ومرافقة المقاولة النسوية، المرجع السابق، ص661.

المطلب الثاني: دور المرافقةالمقاولاتية في دعموتنمية المقاولاتية

دراسة الملفات :أتاحت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية موقعا الالكترونيا لتسجيل طلبات المؤسسات المتعثرة فيه كل سنة، لتقوم لجنة الضمان المكونة من ممثلي صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع والمكلفة بدراسة هذه الملفات في عدة جلسات عمل، وتمثلت إحصائيات الجلسة الأخيرة التي عقدت في جانفي 2022 بدراسة 500 ملف وتم قبول 135 ملف للتعويض، وهو ما يفوق 300 مليون الجزائري، كما تم تأجيل 325 ملفا، كون المؤسسات في حالة نشاط لإعادة دراستها وتقديم المرافقة اللازمة لها من طرف الوكالة عن طريق إعادة جدولة ديونها ومنحها مخططات أعباء لإعادة بعث نشاطها.[1]

بالنسبة لتوزيع المناصب حسب القطاعات:بالنسبة لتوزيع المشاريع حسب طبيعة القطاعات فقد كان التركيز الأكبر في بداية الأمر مرتكزا على المشاريع التي تقدم خدمات بنسبة 20 %إضافة إلى قطاع النقل بصنفيه (نقل المسافرين ونقل السلع)، قطاع الحرف والقطاع الفلاحي بنسبة تتراوح بين 14 %و17 %.لكن وخلال السنوات الأخيرة الماضية(سنة 2016 فقد لاحظنا أن النصيب الأكبر من حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة كان منصبا على النشاط الزراعي بنسبة 29 %وكذا النشاط الصناعي بنسبة 20 %هو ما يؤكد رغبة الحكومة في تجسيد استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها أن تقلص من حجم العجز الحكومي خاصة من حيث المنتوجات الفلاحية والصناعي[2]،وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

[1]- بوردة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)،المرجع السابق،ص128

[2]-خدير أسامة، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة - دراسة حالة الجزائر - ،المرجع السابق،ص218

الجدولرقم 8: توزيع المشاريع على القطاعات

السنوات عدد المشاريع الممولة قطاعات النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الخدمات	55477	73221	87766	98856	103401	105754	110646
نقل المسافرين	14938	17066	18269	18942	19984	18985	18986
الصناعة التقليدية	25562	30977	35877	40132	42302	42621	42715
نقل البضائع	30629	52877	56187	56527	56531	56530	69915
الزراعة	18202	24812	32933	43263	50042	53488	54803
الصناعة	9121	11513	13707	18800	22481	24574	25257
البناء والأشغال	12922	17401	21729	26791	30616	32284	32832
المهن الحرة	4213	5043	6085	7535	8740	9456	10021

الصيانة	3781	4713	5852	7373	8605	9359	9537
الصيد	639	750	854	1011	1094	1127	1131
الري	135	464	483	527	540	542	545
النقـــــل المبرد	7565	10317	12444	13285	13382	13358	00
المجموع	183124	249147	292186	333042	356718	367980	372386

المصدر: راقي دراجي، زروقي محمد الأمين،دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، (المجلة3، العدد3، جويلية 2020)، ص105.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن قطاع الخدمات يحظى بأعلى عدد من المشاريع المخصصة من قبل الوكالة،ثم يليها قطاع نقل البضائع، ثم تم تمويل مشاريع في قطاع الزراعة، ثم يليها القطاع الصناعة التقليدية،وقد احتل القطاع الري مرتبة أدنى من خلال عدد المشاريع الممولة من قبل هذه الوكالة.

المبحث الخامس: عراقيل ومزاياالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنحاول في هذا المبحث دراسة عراقيل ومزايا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال التطرق إلى العراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في (المطلب الأول) ومزايا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في (المطلب الثاني)

المطلب الأول: العراقيل التي تواجهالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يمكن تحديد أهم العراقيل التي تواجها أصحاب المشاريع كالآتي:

1-العراقيل التنظيمية وسلوك الإدارة العمومية:

تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عراقيل من ناحية الإدارة العمومية، والمتمثلة فيتفشيالبيريوقراطية بشكل خطير في المجال الاقتصادي بأكمله،فالبيروقراطية لها آثار سلبية على الحياةالاقتصادية وحتىالحياةالاجتماعية ككل[1].

كما نجد تعدد مراكز اتخاذ القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معاجلة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرينالخواصوالمتعاملينالاقتصاديين، أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوائق سلبية تؤدي إلىالانسحابواللاطوعيلهذهالمؤسسات، وهذا بالنظر إلى الضعف الذي تتميز به هذه المؤسساتوالمتمثلفي ضعف قدرتهاالمالية وضعف قدرتها على التصدي ومقاومة هذه الظواهر السلبية، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية فإن الظواهر السالفة الذكر أصبحت تحديا حقيقيا لنمو هذا القطاع قد تكون سببا مؤديا إلى اختفاء هذه المؤسسات من الساحة

[1]- آيت عكاش سمير، قرومي حميد،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات،مجلة معارف،المجلد8،العدد14،جوان 2013،2013،ص232.

الاقتصادية، مما يسبب خسارة فادحة للاقتصادالوطني أضف إلى ذلك خسارة كبيرة في عدد مناصب الشغل[1].

العراقيل التمويلية:

إن أغلب أصحاب المؤسسات حصلوا على القرض بصورة صعبة أي ما يقارب 77%، حيث أن لنوع قطاع النشاط دورا فعالا في اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنوك،خاصة عندما يكون غير متوافق مع مؤهلات صاحب المؤسسة الشخصية أو الدراسية أو المالية، وقد يعود سبب الصعوبة في منح القروض إلى عدم التنسيق بين الإدارات في الجزائر البيروقراطية الإدارية، خاصة من طرف البنك الذي يساهم بنسبة 70% وأنه يطلب مطالب تعجيزية[2].

العراقيل والصعوبات التسويقية:

وهي من أهم الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، وتختلف هذه المجموعة من الصعوبات حسب نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الممارس، وهي تتمثل فيما يلي:

-انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي، وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وخاصة عدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الأولى.

[1]- آيت عكاش سمير، قرومي حميد،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات،المرجع السابق،ص232.

[2]- فتيحة زايدي،دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لادماج البطالين دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في اطار الوكالة الوطنيةلدعم وتنمية المقاولاتية ورقلة،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،المجلد10،العدد3،أكتوبر 2022،ص227

-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد، المحاكاة أو الاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

-عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاحمة، لتعرض منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية الناشطة في هذه القطاعات.

-اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي، أو المستثمر الصناعي، أو البيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادةالأعباءالتسويقية لهذهالمؤسسات، وعدمقيامها بهذه المهمة بكفاءة.

-نقص المهارات التسويقية والترويجية لأصحاب هذه المؤسسات، خاصة عند التعريف بالمنتجات[1].

- مشكلة التموين بالتجهيزات :

من المعروف أن الجزائر تعرف تبعية مطلقة للسوق الأوربيةفيمجال التجهيزات الصناعية بصفة عامة ولفرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، بصفة خاصة، ونظرا لغلاء التجهيزات الجديدة فإن المستثمر يلجأ إلى شراء الآلات القديمة والمستعملةالأقل تكلفة مما يؤدي إلى التأثير سلبا على المنتج الصناعي كما ونوعا[2].

[1]-بشيني يوسف، شرارة وليد،الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة –دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية- مجلة دفاتر بوداكس،المجلد11،العدد1،جوان 2022،ص 406.

[2]-آيت عكاش سمير، قرومي حميد،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات، المرجع السابق،ص233.

بالإضافة إلى وجود مشكلات أخرى تواجه أصحاب المشاريع والمتمثلة في:

-صعوبة الحصول على العقار فيالمناطق الصناعية والتوزيع اللاعقلاني غيرالمدروس مما يصعب من عملية توسيع النشاط.

-غياب سياسة تكوين المسيرينوالعامليفيالمؤسسات، مما يضطرها إلى توظيف يد عاملة أقل مهارة وكفاءة مما يخفض الإنتاجية ونوعية السمع المنتجة ويرفع التكاليف.

-عدم وجود ارتباط وتكافل بينالمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها.

-صعوبات تتعلق بالإجراءات وكثيرا ما تتسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بينالملكيةوالإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية[1].

المطلب الثاني: مزايا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

-يلجأ أصحاب المؤسسات إلى إدخال يد عاملة لمساعدتهم وذلك على حسب التمويل الممنوح للمؤسسة، إذ يتم توزيع العمال على مختلف ورشات الإنتاج، بالإضافة إلى موظفي الإدارة[2]،فالاستغلال الأمثل لليد العاملة يمكن من خلاله تحقيق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح الفرص للاستثمار عبر الإقليم الوطني.

-ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل أصحاب المشاريع ذات الطابع الخدماتي والذي يعتبر من بين أهم القطاعات المستهدفة من طرف الشباب المستثمر،

[1]-علمي حسيبة،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وآفاق اقتصادية واعدة،المجلة الجزائرية للأبحاص الاقتصادية والمالية،المجلد5،العدد1،جوان 2022،ص115.

[2]-الوزناجي مهملي، رشيدي لعيدودي،دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية في الجزائر- دراسة حالة شركة ميغا بلاست سيطيف- ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المجلد 22،العدد1،ديسمبر 2022،ص127.

الذي سعى إلى توسيع نشاطات قطاع الخدمات في المدن والقرى والمداشر ودمج العنصر النسوي، وهذا ما يساعد على استغلال طاقتهن وفتح مجال لهن للانخراط في العمل[1].

-تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، وتتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.

مركز للتدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة.

القدرة على جلب المدخرات: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع.وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم[2].

[1]- صباح بوميمز ،وسام بوسنة،دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم قطاع الخدمات دراسة حالة وكالة ANADEولاية جيجل،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التجارية،تخصص تسويق الخدمات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل-،2021،ص107.

[2]- يلسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين،قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات،مجلة نماء الاقتصاد والتجارة،العدد3،جوان 2018،ص220.

-**تقديم السلع والخدمات:** التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.

-**ارتفاع قدرتها على الابتكار**: وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.

-**الإمعان في التخصص**: والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المستغلة فيها.

-**لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة:** مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات[1].

[1]- سفيان بن عبد العزيز، لخضر دولي،سمير بن عبد العزيز، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري (تحديات وآفاق)،مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية،المجلد 6،العدد1،جوان 2019،ص 219

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةساهمت في إنشاء المؤسسات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، والتي بدورها تلعب دورا فعالا في توفير مناصب الشغل للبطالين خاصة فئة الشباب ومن ثم إدماجهم، واستغلال هذه الطاقة البشرية في التنميةلمختلف القطاعات خاصة الإنتاجية والخدماتية، إلا أن نسبة توظيف اليد العاملة مرتبطة بالتمويل التي تتحصل عليه كل مؤسسة من البنوك وكذلك حسب نشاطكل مؤسسة.

وبالرغم من الإنجازات المحققة من قبل هذه المؤسسات إلا أن بعض المؤسسات تواجهها مجموعة من المشاكل أو العراقيل التي تكون سبب في فشل المؤسسة وإفلاسها.

الخاتمة

اهتمت هذه الدراسة بإبراز دور الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية المقاولاتية باعتبارها آلية لمكافحة البطالة في الجزائر، إذ يحظى نشاط المقاولاتي بأهمية واضحة داخل النسيج الاقتصادي في كل العالم والجزائر على وجه الخصوص . خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجرائر منذ أواخر التسيعنيات،فالتوجه الجديدللدولة فرض عليها توفير فرص العمل الجادة والمنتجة للشباب، لتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال البحث في آليات والبرامج التي تساهم في دعم الشباب، لذلك تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية المقاولاتية من بين أهم الآليات التي التي ساهمت في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية المقاولاتية كآلية لمكافحة البطالة في الجزائر كأحدالخياراتوالحلولالإستراتيجيةالتيوضعتهاالحكومةالجزائريةمنأجلالنهوضبقطاعالمؤسساتالصغيرة والمتوسطة.

النتائج المتوصل إليها:

-إن الخصوصية المالية وتسيير المشاريع تجعل أغلب المؤسسات تأخذ شكل المؤسسة الفردية.

-إن الدولة الجزائرية عملت من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي على دعم المبادرة الفردية وفتح مجال للمنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين تتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أجهزة تسهل على المقاولين بإنشاء مؤسساتهم الاستثمارية.

-تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسستهاالصغيرةوالمتوسطة.

-تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم البرامج التي ساهمت في تخفيف من حدة البطالة لدى الشباب.

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الوكالة في خلق القيمة المضافة خاصة أنها تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

-تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةفي تحقيق التنمية بزيادة في الناتج المحلي الخام من جهة،والتقليل من مشكلة البطالة لدى الشباب من جهة أخرى.

المقترحات:

-ضرورة تحسين مناخ الاستثمار بكل جوانبه وخاصة ما تعلق بالنظام المالي وذلك بالاعتماد على وسائل التكنولوجية الحديثة.

-ضرورة العمل على مكافحة البيروقراطية الإدارية خاصة في دراسة المشاريع والاستثمارات.

-ضرورة عصرنة الإدارة وترقية التعاملات الالكترونية تعزيزا لمبدأ الشفافية والتوزيع العادل للمشاريع.

-تبسيط الإجراءات المتبعة في إنشاء المؤسسات، وكذا المتابعة في منح مختلف الحوافز الجبائية المنصوص عليها قانونا وتفعيل خدمة الشباك الموجه لتسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية.

-وضع قوانين وسياسات ومتابعتها ميدانيا فيما يتعلق بالمؤسسات (الصغيرة والمتوسطة).

-إنشاء مراكز استشارة خاصة بالمقاولين الشباب وأصحاب الأفكار، تتكون من جملة من الخبراء والمسؤولين، لتسهيل متابعة المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمصغرة.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب

1-أشرف عبد العزيز عبد القادر، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

2-بن عزوز بن صابر، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائر والمقارن، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010)

3-بوزيان الرحماني هاجر، المقاولاتية، (العالم يقرأ للنشر والتوزيع، 2021)

4-السامرائي علي مزاحم حبيب،الاستثمار في رأس المال الفكري، (شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021)

5-شكر اسماعيل علي،مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، (مركز الكتاب الأكاديمي،2016).

6-طارق عبد الرؤف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالةمفهوم –أسبابها- خصائص –اتجاهات"، (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2016).

7-طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، (الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015).

8-طارق عبد الرؤوف محمد عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، (الأردن: دار اليازوري العلمية، 2019).

9- الغرباوي شهدان عادل عبد اللطيف،تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2020).

10-الغرباوي شهدان عادل عبد اللطيف،التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2020).

11-لخضري منصور،السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين،التحديات، (القطر: المركز العربي للأبحاثودراسات السياسات،2015).

12محمد عبد الفتاح سماح، الحق في التنمية وإشكالية التوفيق ينهما، (مصر: المصرية للنشر والتوزيع، 2021).

ثانيا-المقالات في مجالات علمية

1-بلحياتيخديجة، الهناني فرح إلياس، سارة رجيمي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم إنشاء ومرافقة المقاولة النسوية، مجلة اقتصادية المال والأعمال، (المجلد3، العدد3، أكتوبر 2019).

2- بن قطاف أحمد، دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات –دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج، مجلة الباحث الاقتصادي، (المجلد8، العدد1، 2021).

3-بودرة فطيمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في البعث الروح في المؤسسة المتعثرة في الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، (المجلد6، العدد1، 2022).

4-بوسالمفاطمة، نضال يدروج، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، (العدد2، سبتمبر 2017).

5-بوفاتح بلقاسم، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (المجلد 1، العدد1، جانفي 2018).

6-جاري فاتح،شلال زهير، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصادية والتنمية،(المجلد6، العدد1، 2018).

7-حفصي بونبعو ياسين، واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني،مجلة دفاتر البحوث العلمية، (المجلد10، العدد2)2020.

8-شنشونة محمد، دور المرافقة المقاولاتية في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المدية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، (المجلد3، العدد1، 2014).

9-زايد سعدية،سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (المجلد 7، العدد13، ديسمبر 2017)،

9-زايدي فتيحة، دور وكالة الوطنية لدعم والمتابعةوتنمية المقاولاتية في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، (المجلد10، العدد3، 2022).

10-صائب حسن مهدي،البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإداريةوالاقتصادية، (المجلد 12، العدد3، 2010).

11-صادق هادي، مختار عصماني، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة حالة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة تمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، (المجلد6، العدد1، جوان 2021).

12-صاطوري الجودي، عمامرة ياسمينة، بوعلاقنوال، دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرةوإسقاط على الواقع الجزائري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، (المجلد4، العدد1، ديسمبر 2017).

13-صالحيسلمى، آلياتدعموتمويلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر - دراسةحالةالوكالةالوطنيةلدعموتنميةالمقاولاتية، مجلةنماءللاقتصادوالتجارة، (المجلد 5، العدد1، جوان 2021).

14- عزوز علي،قاسم حسناء، أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (المجلد 1، العدد1، سنة)2019.

15-العقاب جيلالي،كروش نور الدين،دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (المجلد 14، العدد3، 2020).

16- عليعبدالحق، بلالأحمدوش، المرافقةالمقاولاتيةفيالوكالةالوطنيةلدعمتشغيلالشباب –دراسةتقييميةلولايةتيبازة- ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، (المجلد3، العدد2، 2020).

17-قويقحنادية،البطالة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد7، سبتمبر 2012).

18-مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية،مجلة التنظيم والعمل، (المجلد 7، العدد1، 2018).

19-مرابط أحلام،هاجر مامي. أجهزة تنمية المقاولاتية ودعم الاستثمار للتشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية،(المجلد9، العدد2، 2022).

20-هادي صادق،عصماني محتار،دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، (المجلد6، العدد1، جوان 2021).

21-مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي، مصر:الدار الجامعية، 2017.

22-ريحي مصطفى عليان، مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)، عمان:دار الصفاء للنشر والتوزيع2000ص50.

23-عمار بوحوش مناهج البحث العلمي وطرق إعدادالبحوث ط6 الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1-بادةفاروق، واقعالكفاءاتالمقاولاتيةفيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة دراسةحالةالجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية،(المدرسة العليا للتجارة، 2016).

2-بغو أسماء، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIفي ترقيةفي ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية،(جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015).

3-بقاط حنان،نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007).

4-بوعافية بوبكر، المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية – دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022).

5-جبري عبد الرزاق،آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، (جامعة فرحات عباس، سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، 2015).

6-زقعيط محمد، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –وكالة غرداية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وتسيير المؤسسات، (جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،2021).

7-لونيسيريم،المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراهعلوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل،(جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2020).

8-مدلس شكري، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلـوم الاقتصـادية، (جامعـة محمد خيضـر بسـكرة، قسـم العلـوم الاقتصـادية، كليـة العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018).

رابعا: المداخلات العلمية:

1-Eric Michael Laviolette et Christophe Loue : les compétences entrepreneuriales, le 8èmecongrés international Francophone(Cife PME): l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse:Haute école de gestion (Frigourg,25-27Octobre2006.)

خامسا:المراسيم التنفيذية

1-المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1966، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية،العدد70.

سادسا: المواقعالالكترونية

- محاضرة مفهوم المقاولة، جامعة سطيف 2، ص4.ينظر لرابط:

https://cte.univsetif2.dz/moodle/pluginfile.php/114046/mod_resource/content/2/2002.pdf.

الفهرس

مقدمة 4

الفصل الأول:

المقاولاتية والبطالة: دراسة مفاهيمية ونظرية

تمهيد 14

المبحث الأول: مفهوم البطالة 15

المطلب الأول: تعريف البطالة 15

المطلب الثاني: أسباب البطالة 16

المطلب الثالث: أنواع البطالة..... 18

المبحث الثاني: سياسة التشغيل 21

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل 22

المطلب الثاني: أهداف سياسة التشغيل 23

المبحث الثالث: ماهية المقاولاتية..... 24

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية 25

المطلب الثاني: خصائص المقاولاتية وأشكالها. 27

المطلب الثالث: دور وأهمية المقاولاتية ومعوقاته 30

خلاصة الفصل:..... 34

الفصل الثاني :

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في توفير مناصب الشغل للشباب

تمهيد: 35

المبحث الأول: المقاولاتية كإستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر 36

المطلبالأول: البطالة في الجزائر: 36

المطلب الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر 37
المطلب الثالث: آليات دعم المقاولاتية 40
المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ANGEM 42
المطلب **الأول**: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ANGEM 43
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.....44
المطلب الثالث: مهامالوكالةالوطنية لتطويرالاستثمار ANDI.....46
المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتنميةالمقاولاتي.....49
المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامها 49
المطلب الثاني: صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 51
المطلب الثالث: واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوزيعها على مختلف القطاعات 55
المبحث الرابع: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كآلية مرافقة المقاولاتية 57
المطلب الأول: مراحل المرافقة 57
المطلب الثاني: دور المرافقةالمقاولاتية في دعموتنمية المقاولاتية 62
المبحث الخامس: عراقيل ومزايا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 65
المطلب الأول: العراقيل التي تواجها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 65
المطلب الثاني: مزايا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية..... 68
خلاصة الفصل:..... 71
الخاتمة..... 72
قائمة المراجع والمصادر 72
الفهرس..... 72

الملخص

الملخص باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة إشكالية البطالة في الجزائر، باعتبارها من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد، وتسعى إلى تحليل دور الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية المقاولاتية كآلية فعالة في التخفيف من حدة هذه الظاهرة. انطلقت الدراسة من فرضيات تفيد بأن تعزيز روح المبادرة المقاولاتية لدى الشباب وتمويل مشاريعهم من خلال هذه الوكالة يمكن أن يسهم في خلق مناصب شغل مستدامة وتحقيق تنمية اقتصادية محلية. وقد اعتمدت الدراسة على مناهج متنوعة (تاريخي، وصفي، إحصائي) لتحليل تطور السياسات العمومية المتعلقة بالتشغيل، وأداء الوكالات الوطنية، لاسيما الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية المقاولاتية التي أنشئت بديلاً عن وكالة تشغيل الشباب. كما استعرضت الدراسة أهم العراقيل التي تواجه المشاريع المصغرة، كضعف التكوين، وغياب المتابعة، ونقص التخطيط الاستراتيجي، مبرزة الحاجة إلى إصلاحات لتحسين فعالية هذه الآلية. وتوصلت الدراسة إلى أن الوكالة رغم جهودها في تمويل المشاريع الشبابية، لم تحقق الأثر المرجو في امتصاص البطالة، ما يستوجب مراجعة شاملة لسياسات المرافقة والدعم لضمان استدامة المشاريع واندماج الشباب في الاقتصاد الوطني.

الملخص باللغة الانجليزية:

This study addresses the issue of unemployment in Algeria, one of the most pressing social and economic challenges facing the country. It aims to analyze the role of the National Agency for Entrepreneurship Development (ANAD) as an effective mechanism to alleviate this phenomenon. The study is based on the hypothesis that fostering entrepreneurial initiatives among youth and financing their projects through this agency can contribute to creating sustainable job opportunities and achieving local economic development.
The research adopts various methodologies—historical, descriptive, and statistical—to examine the evolution of public employment policies and the performance of national support agencies, with a particular focus on ANAD, which was established as a successor to the National Youth Employment Agency.
The study also highlights key obstacles facing small enterprises, such as weak training, lack of follow-up, and poor strategic planning, stressing the need for reforms to enhance the agency's effectiveness. Despite ANAD's efforts in project financing, its impact on reducing unemployment remains limited, necessitating a comprehensive review of support and follow-up policies to ensure project sustainability and better youth integration into the national economy.